

الصفقات العمومية بالجزائر في ضوء التعديل الدستوري 2020
والقانون 12-23: التطورات والتحديات

Public procurement in Algeria in light of the 2020
constitutional amendment and Law 23-12 :
Developments and Challenges

أميمة بوشارب¹، د. هندا مدفوني²

المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر¹

oumeima.bouchareb@gmail.com

أستاذة محاضرة "أ"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي²

medfouni.hynda@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/05/28 تاريخ القبول: 2024/09/24 تاريخ النشر: 2024/12/30

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مستجدات مجال الصفقات العمومية بالجزائر في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 والقانون رقم 12-23 وتتناول الدراسة بشكل خاص التأثير القانوني لهذه الإصلاحات على تنظيم الصفقات العمومية، مع التركيز على أهم التغييرات التي طرأت على هذا المجال.

أظهرت نتائج الدراسة أنّ التعديل الدستوري لسنة 2020 و القانون رقم 12-23 أحدثا ثورة في مجال الصفقات العمومية في الجزائر، حيث أصبح هذا المجال من اختصاص البرلمان وتم تفعيل رقمنة الصفقات بشكل كبير باعتبار أن التعاقد الإلكتروني أصبح له دور كبير في الشفافية ومكافحة الفساد وكذا حماية المال العام. كما أكدت الدراسة على أهمية المجلس الوطني للصفقات العمومية في ضمان الشفافية والتحكم في إجراءات الصفقات العمومية. وأظهرت الدراسة أيضاً التزام القانون بترقية الإنتاج الوطني وحماية البيئة خلال عملية إبرام الصفقات العمومية.

الكلمات المفتاحية

الصفقات العمومية، رقمنة الصفقات العمومية، الشفافية، المال العام، التعاقد الإلكتروني.

Abstract

This study aims to analyze the latest developments in the field of public procurement in Algeria in light of the 2020 Constitutional Amendment and Law No. 23-12. The study specifically examines the legal impact of these reforms on the organization of public procurement, focusing on the key changes that have occurred in this area.

The study findings revealed that the 2020 Constitutional Amendment and Law No. 23-12 have revolutionized public procurement in Algeria, making it a jurisdiction of the Parliament and significantly implementing the digitization of procurement transactions, as electronic contracting plays a significant role in enhancing transparency, combating corruption, and safeguarding public funds. The study also emphasized the importance of the National Council for Public Procurement in ensuring transparency and controlling public procurement procedures. Moreover, the study highlighted the law's commitment to promoting national production and protecting the environment during the process of public procurement.

Keywords

Public Procurement, Digitization of Public Procurement, transparency, Public Funds, Electronic Contracting

مقدمة

في إطار عصنة المرافق العمومية وإصلاح الإدارة الجزائرية، قامت هذه الأخيرة بإصلاحات معتبرة لتقديم خدمات للمواطنين ذات نوعية وجودة عالية. لذلك تبنت الجزائر إصلاحات جذرية غيرت من أساليب الأنشطة الإدارية التي تقوم بها الإدارة العمومية في كثير من الميادين.

ولعل مجال الصفقات العمومية من المجالات المهمة التي تستلزم التطوير والتغيير في تنظيمها وتسييرها لأنها تعتبر العصب المحرك في الإدارة العمومية.

فالتعديل الدستوري لسنة 2020 أعطى أهمية بالغة لهذا المجال من حيث أنه دستر مجال الصفقات العمومية لأول مرة ودستر العديد من المواد القانونية التي تعتنى بهذا المجال، لحماية المال العام وترشيد

النفقات العمومية، حيث جعل مجال الصفقات العمومية من ضمن اختصاصات السلطة التشريعية التي كانت منظمة عن طريق مراسيم رئاسية ومراسيم تنفيذية طوال الدساتير السابقة.

وقاميا مع هذا التعديل التاريخي للدستور في مجال الصفقات العمومية، فقد صدر القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية والذي حمل في طياته تحديات في المعاملات الخاصة بالصفقات العمومية وتحويلها من الصفة التقليدية إلى الرقمية لتفعيل الشفافية والعدالة في توزيع الطلب العمومي.

وهنا تتجلى أهمية هذا الموضوع في أن الصفقات العمومية أصبحت مجالا من مجالات التشريع ولم تعد تدخل ضمن اختصاصات السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى عصرة إجراءات إبرام الصفقات العمومية، حيث أصبحت تتم إلكترونيا لتقديم خدمات دقيقة وواضحة تحسينا للخدمات العمومية.

وهنا يطرح الإشكال حول:

ماهية المستجدات في مجال الصفقات العمومية على ضوء الإصلاحات القانونية الجديدة؟

ولمعالجة هذا الإشكالية الموسعة تم الاعتماد على المنهج التحليلي والذي يظهر من خلال الرجوع إلى مواد الدستور وقانون الصفقات العمومية الجديد واستنتاج ما تتضمنه لدراسة الموضوع دراسة دقيقة، وكذلك المنهج الوصفي وذلك من خلال التعرف على مختلف المصطلحات الخاصة في مجال الصفقات العمومية.

وانطلاقا من هذه التساؤلات عاجلنا الموضوع في محورين، تناولنا في المحور الأول: الطبيعة القانونية للنصوص المنظمة لمجال الصفقات العمومية في ظل القوانين الجديدة، أما المحور الثاني تناولنا فيه أهم المستجدات في مجال الصفقات العمومية على ضوء قانون 12-23.

المحور الأول: الطبيعة القانونية للنصوص المنظمة لمجال الصفقات العمومية في ظل الإصلاحات الجديدة

كرس دستور الفاتح من نوفمبر 2020 في المادة 139¹ الفقرة 10 مجال الصفقات العمومية ضمن اختصاص السلطة التشريعية الذي كان من ضمن اختصاصات السلطة التنفيذية طوال الدساتير المتعاقبة

1. المادة 139 الفقرة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

وذلك لجملة من الأسباب الدافعة بالمشروع إلى تحقيقها والتي سنتطرق لها أولا ثم نتطرق إلى حتمية صدور قانون جديد ذو طبيعة تشريعية وليست تنظيمية خاص بالصفقات العمومية فيما يلي.

1. تنظيم الصفقات العمومية ضمن مجال التشريع في ظل دستور 2020

عرف المرسوم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 في المادة 2² منه، الصفقات العمومية على أنها عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال والوظائف والخدمات والدراسات. إذن تعتبر الصفقات العمومية من أهم العقود المثلث التي تتمكن بواسطتها الإدارات العمومية في تحقيق برامجها التنموية، فهي آلية أساسية في النمو الاقتصادي بالجزائر لأنها تحتل الصدارة في مجال المعاملات الاقتصادية.

ونظرا لأهمية الصفقات العمومية ومكانتها في التنظيم الإداري الجزائري، أولى لها المؤسس الدستوري أهمية كبيرة حيث يتضح ذلك من خلال جعلها ميدان من ميادين اختصاص السلطة التشريعية بدل السلطة التنفيذية الذي يعتبر أول خطوة دستورية في مجال الصفقات العمومية وذلك لأسباب نذكر منها:

- ضرورة وضع نصوص تشريعية من طرف البرلمان بغرفتيه (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) في مجال الصفقات العمومية من أجل أفعال الرقابة لحماية المال العام والاقتصاد الوطني للدولة باعتبار البرلمان الممثل الأول للشعب؛

- صعوبة رقابة البرلمان على اللوائح التنظيمية المتضمنة الصفقات العمومية خاصة منها حرية الوصول إلى الطلب العمومي وحرية المنافسة والمبادئ المتعلقة بالمساواة؛

- عدم استقرار النصوص التنظيمية السابقة لإجراءات إبرام الصفقات العمومية لكثرة تخمين موادها وإحالتها إلى نصوص تنظيمية أخرى؛

- محاولة من المؤسس الدستوري لاسترجاع ثقة المتعاملين المتعاقدين خاصة الأجانب دعما للاستثمار الاقتصادي الدولي؛

2. المادة 02 من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 20 سبتمبر 2015.

- كثرة التعديلات السابقة للقوانين التنظيمية النازمة لمجال الصفقات العمومية التي كانت تصدر عن رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أهمها المرسوم التنفيذي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام والمرسوم الرئاسي 02-250 المتضمن قانون الصفقات العمومية والقانون 10-236 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

وعليه نستنتج أن هذه الدوافع جعلت المؤسس الدستوري في تعديله الأخير سنة 2020 لأول مرة تاريخيا قام بتكليف البرلمان بالولاية الكاملة في ميدان الصفقات العمومية.

إذن إن انتقال اختصاص الصفقات العمومية من مجال التنظيم إلى مجال التشريع يعتبر ضمانة تشريعية خاصة للمتعاملين المتعاقدين، خاصة وأن إجراءات تعديلها أو إلغائها لا تتم وفقا للإجراءات السابقة التي تميز حركة السلطة التنظيمية.³

وعليه نستنتج أنه من آثار اختصاص البرلمان بالتشريع في مجال الصفقات العمومية إيجابيات تتمثل على العموم في ما يلي:

- ضرورة احترام القواعد القانونية للصفقات العمومية عند إصدار اللوائح من قبل الإدارات الخاضعة لمجال الصفقات العمومية وهذا لكون قانون الصفقات العمومية أصبح في مرتبة أعلى من التنظيمات واللوائح بحيث تضمن المحكمة الدستورية ذلك بعد إخطارها حسب المادة 139 من دستور 2020⁴،

- تجسيد الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة على المشاريع والقوانين المتعلقة بالصفقات العمومية؛

- تحقيق الأمن القانوني والثبات النسبي للقوانين بعدم التعديل الفجائي للقوانين النازمة للصفقات العمومية؛

- صياغة قانونية صحيحة ودقيقة للمواد القانونية النازمة لمجال الصفقات العمومية؛

- عدم خوف الأجانب من الاستثمار بالجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية الوطني.

3- رايص أمينة، مارس 2024، قراءة أكاديمية في القانون رقم 12.23 المؤرخ في 05 أوت 2023 يحدد القواعد العامة لصفقات العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد رقم 09، العدد 01، ص. 604

4. المادة 139 الفقرة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020

2. صدور قانون 12-23 المحدد للقواعد العامة للصفقات العمومية

نتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة الجزائرية، تغيرت مجالات وميادين النشاط الإداري على مستوى الإدارة الجزائرية خاصة في مجال الصفقات العمومية، وهذا ما أدى إلى التعديلات المختلفة في القوانين الناطقة لهذا المجال الحساس بدءا من قانون 1967 وصولا إلى قانون 12-23 الذي صدر لسد الثغرات التي كانت تتسم بها القوانين القديمة، وذلك لتوضيح أمور دقيقة في مجال الصفقات العمومية التي تخدم الإدارة من جهة والمتعاملين المتعاقدين معها من جهة أخرى.

وعليه كان ضروري صدور قانون ذو طبيعة تشريعية بشأن الصفقات العمومية لتحقيق الرقابة الكاملة على صحة إجراءات إبرام الصفقات العمومية.

بالإضافة إلى أهم الدوافع التي عجلت بصدور قانون 12-23 تتمثل خاصة في :

-التعديل الدستوري لسنة 2020 نتيجة التغيرات العميقة في الوضع السياسي والاقتصادي ومن أجل الانسجام في القوانين بين الدستور وقانون الصفقات العمومية، صدر القانون 12-23 حيث دستر التعديل الأخير مواد جديدة في مجال الصفقات العمومية كبداً الشفافية في المادة 59⁵ الفقرة 5 ، والمادة 27⁶ التي تؤكد على المساواة في تقديم الخدمات العمومية والمادة 26⁷ التي استحدثت مبدأ عدم تحيز الإدارة في تعاملاتها مع الجمهور ،

-إطلاق المخطط الشامل لإصلاح المالية العمومية الذي كرسه القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2023 بالرغم من صدوره سنة 2018⁸ وتعديله سنة 2019؛

- الرغبة السياسية بالحق بالمركب العالمي، وحتى ببعض الدول المجاورة في مجال رقمنة وتطوير إجراءات الصفقات العمومية⁹؛

5. المادة 09 من المرسوم الرئاسي رقم 442-20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، سالف الذكر

6. المادة 27 من المرسوم الرئاسي رقم 442-20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، سالف الذكر

7. المادة 26 من المرسوم الرئاسي رقم 442-20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، سالف الذكر

8. بن جلول محمد، زعزوعة فاطمة، 2024، رقنة الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بين الواقع و المأمول على ضوء القانون الجديد 12.23، مجلة البحوث القانونية

و الاقتصادية، جامعة قنوشة، الجزائر، المجلد رقم 07، العدد 01، ص. 71

9. بن جلول محمد، مرجع سالف الذكر، ص. 70

- معالجة قصور القوانين السابقة التي كانت تحكم ميدان الصفقات العمومية خاصة قانون 15-247؛
- التغيرات الاقتصادية للدولة من خلال تعزيز الإنتاج الوطني خاصة المؤسسات الناشئة الحاملة للعلامة والمؤسسات الصغيرة أو الصغيرة جدا؛
- إطلاق البوابة الإلكترونية سنة 2021 لإبرام الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية.

المحور الثاني: أهم المستجدات في مجال الصفقات العمومية على ضوء قانون 12-23

يسعى هذا القانون إلى تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في إدارة الأموال العامة، حيث يُشكل جزءاً من خطة شاملة لإصلاح المالية العامة. يعتمد القانون على ثلاثة مبادئ أساسية لضمان نزاهة الإجراءات، وهي:

- حرية الوصول إلى الطلبات العامة: يضمن القانون حق الجميع في الاطلاع على معلومات الطلبات العامة، مما يعزز الشفافية ويُساهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات.

- المساواة في معاملة المرشحين: يتضمن القانون مبادئ المساواة والعدالة في معاملة جميع المرشحين للطلبات العامة، مما يُشجع المنافسة الشريفة ويقلل من فرص الفساد.

- شفافية الإجراءات: يُركز القانون على ضرورة شفافية جميع الإجراءات المتعلقة بالطلبات العامة، من خلال توثيق جميع الخطوات والقرارات التي تُتخذ، مما يضمن المساءلة والشفافية في عملية اتخاذ القرار.

1- رقمنة الصفقات العمومية تجسيدا لمبدأ شفافية إجراءاتها

لقد أدرج المشرع لأول مرة مفهوم الرقمنة في مجال الصفقات العمومية¹⁰ في المرسوم الرئاسي 10-236 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، محاولة منه ربط هذا المجال بتقنيات الإعلام والاتصال وذلك بهدف ضم قطاع الصفقات العمومية ضمن ركب القطاعات المالية الاقتصادية المراد رقمنتها، ثم صدر المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام مؤكداً من خلاله على التوجه الرامي برقمنة الصفقات العمومية بالجزائر¹¹.

10. بن جلول محمد، مرجع سالف الذكر، ص. 64.

11. بن جلول محمد، مرجع سالف الذكر ص 63.

حيث أصبح إبرام الصفقة العمومية بالشكل الإلكتروني، ماهي إلا عقد من العقود الإدارية التي تبرز بين المتعاملين الاقتصاديين من طرف الأشخاص المؤهلين قانونا والمصطلح عليهم بالمصلحة المتعاقدة في النص القانوني بطريقة إلكترونية سواء كان ذلك في جميع مراحل إبرام العقد أو في مرحلة من مراحل، مرحلة الإعلان وتلقي العروض أو مرحلة تلقي العروض أو مرحلة دراسة العروض أو مرحلة الإبرام.¹²

فما نستنتج من رقمنة الصفقات العمومية في ظل هذه القوانين السابقة أنها لا تحقق نقلة نوعية لغياب النصوص التطبيقية الخاصة بها، مما أدى إلى البحث عن قانون جديد يعجل بالتجسيد الفعلي¹³ لرقمنة الصفقات العمومية وهو ما جاء في قانون 12-23 حيث نص القانون الجديد لأول مرة صراحة على مصطلح رقمنة الصفقات العمومية بالباب السادس الفصل الثاني منه وهو ما يمثل توجه وتأكيّد المشرع على رقمنة الصفقات العمومية وربطها بمبدأ الشفافية.

فالرقمنة في مجال الصفقات العمومية تتجسد في الاعلان الإلكتروني، حيث يعد هذا الاعلان بمثابة توجيه الدعوة إلى الراغبين في تعاقد الاعلان الإلكتروني الذي يعتبر فن استخدام الانترنت كوسيلة لتوصيل الرسائل التسويقية إلى جمهور محدد ومستهدف لأنه مفيد لجذب المتعاملين الاقتصاديين إلى موقع المصلحة المتعاقدة عبر الويب أين يتم عرض الصفقة العمومية¹⁴.

2- إنشاء مجلس وطني للصفقات العمومية

شمل هذا القانون إحداث مجلس وطني للصفقات العمومية تحت إشراف وزير المالية، وذلك لضمان فعالية وإدارة منظومة الصفقات العمومية. حيث يتولى المجلس مهام مختلفة تتضمن الاستشارة والدراسة وإبداء الرأي في المسائل المتعلقة بمجال الصفقات العمومية، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بالتعامل مع المتعاملين الأجانب.

بالإضافة إلى ذلك، يُجري المجلس "تحليل معمق" للأسباب التي تؤدي إلى نشوء النزاعات، ويُشرف على صحة إجراءات إبرام ومنح الصفقات ذات الأهمية الوطنية، مما يضمن الامتثال للقوانين والمعايير المعمول بها. كما يُراجع المجلس المشاريع ودفاتر الشروط والملاحق التي تُستخدم في الصفقات العمومية

12. عمر قاضي، بوعلاقة نورة، 2022، نزاع الصفقة المادية للصفقات العمومية على ضوء تفعيل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة يحيى بن فارس، المدية، الجزائر، المجلد رقم 08، العدد رقم 01، ص. 205.

13. بن جلول محمد، مرجع سالف الذكر، ص. 73.

14. قمار خديجة، رقمنة الصفقات العمومية- المتطلبات والتحديات -، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر، 2023، ص. 786-787.

ويقدم الرأي في الطعون عند الاقتضاء. وأخيرًا، يُجري المجلس إحصاءً اقتصادياً سنوياً للصفقات العمومية لضمان فعالية هذه الصفقات وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وهذا الصدد يعد إدراج الصحافة الإلكترونية آلية جديدة لنشر وإشهار الصفقات العمومية وذلك تعزيزاً لمعايير الشفافية ومحاربة الفساد والرشوة والتلاعبات في توزيع هذه الصفقات، الشيء الذي يضمن الحوكمة في تسيير المال العام.¹⁵

3- إستحداث البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

تطبيقاً لأحكام المواد 203، 204 و 205 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام صدر القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 الذي يحدد البوابة الإلكترونية، التي تسمح بنشر وتبادل الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية وإبرامها بالطريقة الإلكترونية.¹⁶

أصبحت الإجراءات الورقية التقليدية تعرقل مبدأ التنافس والمساواة في الصفقات العمومية، مما أدى إلى استحداث فعلي للبوابة الإلكترونية حسب نص المادتين 105 و 106¹⁷ من قانون 12-23 وربطها بعدة وزارات لإضفاء الشفافية كما يتيح لجميع مستخدميها الوصول إلى جميع المعلومات الخاصة بالصفقات العمومية سواء كانت المصلحة المتعاقدة أو الأعدان المتعهدين أو أي شخص من المجتمع المدني لتعزيز الثقة بين المواطن الجزائري والإدارة العمومية، حيث أصبحت الطلبات العمومية عن الصفقات العمومية تصل إلى جميع التراب الوطني وحتى إلى خارج الوطن تدعماً للتنمية الاقتصادية وجلب مختلف الاستثمارات للبلاد فتسمح هذه البوابة الإلكترونية بالوصول إلى أكثر من خدمة في مختلف المواضيع التي تهم المتعاقد وتقليل الوقت في إبرام الصفقات العمومية.

وهنا كان لابد على المشرع الجزائري إن يستفيد من التجربة الأوروبية التي سبقتنا في هذا المجال خصوصاً التشريع الفرنسي الذي اعتمد نظاماً متكاملًا قانونيًا في مجال الالتزام بسرية الوسائل المرسلة وعدم تسريب المعلومات قبل الآجال المحددة قانوناً لعملية فتح العروض وتتبع الأحداث بإنشاء صحيفة تسمح

15. وكالة الأنباء الجزائرية، إدراج الصحافة الإلكترونية كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية، تكين قراراً رئيس الجمهورية، 29 ماي 2023، الموقع الرسمي على شبكة الانترنت <https://www.aps.dz>

16. بن عودة صليحة، أهمية التعاقد عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016، ص. 57.

17. المادة 105 ، 106 من القانون رقم 12.23 المؤرخ في 05 أوت 2023، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 51، المؤرخة في 06 أوت 2023.

بتعقب تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية من حيث التاريخ والتوقيت وتأمين أرشفة الوثائق الرقمية بالطريقة الإلكترونية مخافة من الضياع أو التلف والوصول السهل إلى الوثائق المهمة.¹⁸

-لذلك أصبح النشر الإلزامي بالبوابة الإلكترونية ضمن مواقع إلكترونية خاصة بالمصلحة المتعاقدة لقوائم السنة الفارطة ضمانا للشفافية؛

-إشهار طرق منح الصفقات العمومية من طرف المصلحة المتعاقدة عبر البوابة الإلكترونية؛

-على المصلحة المتعاقدة وضع جميع الوثائق الخاصة للدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية؛

-على المرشحين أو المتعهدين الرد على الدعوة للمنافسة بالطرق الإلكترونية حسب الجدول الزمني المذكور؛

-تساعد البوابة الإلكترونية الخاصة بالصفقات العمومية بحفظ الملفات والوثائق لمدة أطول والرجوع إليها حسب الحاجة؛

-تحديد الكيفية التي سيتم من خلالها تقديم العروض التقنية والمالية، وعليه هذه النماذج إلى جانب تحديد الكيفية التي سيتم فيها تقييم تلك العروض، والبحث فيها بصورة إلكترونية، والإخطار بالقبول أو الرفض للعروض المقدمة بالوسائل الإلكترونية¹⁹

4- ترقية الإنتاج الوطني

من جهة أخرى، وحرصاً على تعزيز الإنتاج الوطني، يُلزم القانون المصالح المتعاقدة بتخصيص جزء من الصفقات لصالح المؤسسات الصغيرة والصغيرة جداً والمؤسسات الناشئة الحاملة للعلامة (Label)، والمؤسسات التي تُشغل عمالاً من ذوي الاحتياجات الخاصة. يُشترط أن تكون هذه المؤسسات قادرة على تلبية احتياجات الطلب العام بنسبة لا تتجاوز 20% من إجمالي الطلب.

18. فايزو مراحي، وليد كحول. رهانات رقمية الإدارة العمومية للحماية للمنافسة في مجال الصفقات العمومية، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، المجلد 7، العدد 4، 2022، ص. 318.

19. عمر قاضي، بوعلافة نورة، 2022. نزاع الصفقة المادية للصفقات العمومية على ضوء تفعيل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي، سالف الذكر، ص. 207.

هذه المبادرة تسعى إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات التي تُشغل عمالاً من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتشجيع المصالح المتعاقدة على العمل مع هذه الفئات وفتح فرص جديدة لها للحصول على محام في مشاريع الطلب العام. يساهم هذا الأمر في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

5- احترام البيئة والمحافظة عليها

ضمن تنفيذ الطلبات العمومية، يُلزم القانون المصالح المتعاقدة بإدراج أحكام تتعلق باحترام البيئة والمحافظة عليها في دفاتر الشروط. تهدف هذه الأحكام إلى ضمان استخدام الطاقة المتجددة والتقنيات الصديقة للبيئة في تنفيذ الطلبات العامة، مما يساهم في خفض انبعاثات الكربون والتقليل من الأثر السلبي على البيئة.

بالإضافة إلى ذلك، يُشجع القانون الاستخدام الفعال للموارد والتقليل من الهدر والتخلص من النفايات بطرق صديقة للبيئة والتشجيع على إعادة التدوير وتعزيز ممارسات الاستدامة في جميع مراحل تنفيذ الطلبات العامة. تهدف هذه المبادرة إلى تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة للأجيال المستقبلية.

6- تحديات الصفقات العمومية في الجزائر

1.6- **تجميع وتوحيد جهات الرقابة:** يلاحظ تفتيت جهات الرقابة الخارجية على الصفقات العامة، مما يُضعف من فعالية الرقابة ويؤثر على حياد هذه الجهات.

2.6- **التعقيد البيروقراطي:** القانون قد يزيد من التعقيدات البيروقراطية بسبب زيادة الإجراءات والتحقيقات اللازمة للامتثال للقوانين الجديدة، مما قد يعرقل العمليات اليومية للمؤسسات العمومية.

3.6- **الحاجة لتدريب وتأهيل الموظفين:** تطبيق القانون بفعالية يتطلب تدريب العاملين في القطاع العام على المعايير الجديدة وأساليب العمل التي يتضمنها القانون، وهذا قد يتطلب موارد ووقتاً كبيرين.

4.6- **المقاومة للتغيير:** في كثير من الأحيان، يمكن أن يواجه التغيير مقاومة من الموظفين الذين اعتادوا على الطرق التقليدية للعمل، مما يشكل تحدياً في تطبيق الإصلاحات بشكل فعال.

5.6-الشفافية ومكافحة الفساد: على الرغم من أن القانون يهدف إلى زيادة الشفافية ومكافحة الفساد، إلا أن تنفيذ هذه الأهداف يتطلب نظامًا قويًا للرقابة والمحاسبة، وهو ما قد يكون صعبًا في ظل الأنظمة القائمة.

6.6- التأثير على السوق: التغييرات في قوانين الصفقات العمومية قد تؤثر على السوق المحلية من حيث التنافسية والقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً إذا كانت القوانين صارمة جداً أو معقدة.

الخلاصة

بصدور التعديل الدستوري لسنة 2020 أضفى المشرع الجزائري الطابع الدستوري في مجال الصفقات العمومية، حيث أصبحت الصفقات العمومية ضمن مجال التشريع وليست ضمن مجال التنظيم لأنها آلية مهمة في تنفيذ النفقات العمومية. وهو ما يهدف إلى تجسيد الأمن القانوني ذلك من خلال النصوص التشريعية المستقرة التي تنظم مجال الصفقات العمومية.

وتماشياً مع التعديل الدستوري، صدر القانون 12-23 الذي جاءت نصوصه بإجراءات جديدة في ما يخص التعاملات في مجال الصفقات العمومية أهمها التعاقد الإلكتروني ورقمنة الصفقات العمومية مما يضمن الدقة والشفافية وضمان حرية الوصول إلى الطلب العمومي.

بالإضافة إلى أن القانون الجديد للصفقات العمومية يجسد استراتيجية مكافحة الفساد حماية للمال العام والترشيد الجيد للنفقات وتشجيع الاستثمار.

ولقد أكد القانون الجديد على تفعيل البوابة الإلكترونية التي قد جاء بها القانون القديم 15-247 مما يؤكد العمل بها على أرض الواقع وبداية الحوكمة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية وسد الثغرات القانونية السابقة.

نتائج الدراسة

- خروج مجال الصفقات العمومية من اختصاص السلطة التنفيذية التي كانت من اختصاصها طوال الدساتير السابقة. إن إدراج الصفقات العمومية ضمن المجال التشريعي يعزز من الأمن القانوني ويضمن

استقرارًا أكبر للنصوص المنظمة لهذا المجال الحيوي. هذا التحول يحمي الصفقات العمومية من التغيرات المتكررة التي قد تنتج عن التعديلات التنظيمية السريعة؛

- تماشيًا مع عصنة الإدارة العمومية والشفافية في تسيير المال العام نص القانون الجديد 12-23 للصفقات العمومية على رقنة مجال الصفقات العمومية ويعد التوجه نحو رقنة الصفقات العمومية والتعاقد الإلكتروني خطوة جوهرية نحو تحديث الإدارة العامة. هذا التحول لا يضمن الشفافية والنزاهة فحسب، بل يسهم أيضًا في تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف الإدارية؛

- تفعيل رقنة الصفقات العمومية يضمن المساواة بين المتعهدين في الوصول إلى الطلب العمومي حماية للمال العام؛

- استحداث المجلس الوطني للصفقات العمومية الذي يقدم الاستشارات فيما يخص المسائل التي تعرض عليه من قبل الوزير المكلف بالمالية؛

- إن التركيز على آليات مكافحة الفساد في القانون الجديد يعكس التزامًا وطنيًا بحماية المال العام. هذا الاتجاه يتماشى مع المعايير الدولية في مجال الحوكمة الرشيدة ويعزز ثقة المواطنين والمستثمرين في النظام الاقتصادي الوطني؛

- نزاع الصفة المادية في مجال الصفقات العمومية باستحداث البوابة الإلكترونية التي تسرع من الإجراءات التعاقد في إبرام الصفقات العمومية وتقديم الإحصاءات الدقيقة؛

- إن تحسين بيئة الصفقات العمومية يسهم بشكل مباشر في جذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي. القانون الجديد يفتح آفاقًا أوسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في المشاريع العامة، مما يعزز التنوع الاقتصادي.

توصيات الدراسة

- التعزيز من دورات التكوين للكفاءات البشرية في مجال استخدام نظام الرقنة ورقنة الصفقات العمومية على وجه الخصوص لمواكبة الطرق الحديثة في تسيير الإدارة العمومية؛

- المراقبة الدورية على مدى تفعيل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية على أرض الواقع من طرف المؤسسات والإدارات العمومية؛

- توفير الحماية اللازمة من الجرائم السبرانية ومنع كل محاولات اختراق المعلومات والبيانات المتعلقة بالصفقات العمومية؛

- توفير الآليات المساعدة في استخدام البوابة الإلكترونية كتوفير الأجهزة الإلكترونية المتطورة والزيادة في سرعة تدفق الانترنت لنجاح التعاقد الإلكتروني؛

- التسهيل بصدور النصوص التنظيمية التي توضح الإجراءات التي نص عليها قانون 12-23 الخاص بالصفقات العمومية؛

- استمرارية تطوير البوابة الإلكترونية لتصبح أكثر فعالية وشمولية؛

- يجب نشر التوعية حول أهمية الشفافية والنزاهة في مجال الصفقات العمومية.

الآفاق المستقبلية

يفتح هذا التطور القانوني المجال أمام مزيد من الإصلاحات في المستقبل، مثل:

- تعزيز التعاون الدولي في مجال الصفقات العمومية؛

- تطوير آليات لتقييم أثر الصفقات العمومية على التنمية المستدامة؛

- إدماج معايير الاستدامة البيئية في إجراءات منح الصفقات العمومية.

ختاماً، إن التطورات الأخيرة في مجال الصفقات العمومية في الجزائر تمثل خطوة هامة نحو تحديث الإدارة العامة وتعزيز الشفافية والنزاهة. ومع ذلك، يبقى النجاح الحقيقي لهذه الإصلاحات مرهوناً بالتطبيق الفعال والمتابعة المستمرة، مع ضرورة التكيف مع التحديات المستقبلية وتبني نهج تشاركي يضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية في عملية التطوير المستمر لمنظومة الصفقات العمومية.

قائمة المراجع البيبليوغرافية

النصوص القانونية

- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستور،

الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

- القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 51، المؤرخة في 06 أوت 2023.

- المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 20 سبتمبر 2015.

المقالات

- محمد بن جلول، فاطمة زعزوعه. رقمنة الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بين الواقع والمأمول على ضوء القانون الجديد 12-23، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. جامعة عين تموشنت، الجزائر، المجلد رقم 07، العدد 01، 2024.

- صليحة بن عودة. أهمية التعاقد عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد. جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، 2016

- أمينة رايس. قراءة أكاديمية في القانون رقم 12-23 المؤرخ في 05 أوت 2023 الذي يحدد القواعد العامة لصفقات العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ام البواقي، الجزائر، المجلد رقم 09، العدد 01، مارس 2024.

- عمر قاضي، نورة بوعلاقة. نزاع الصفة المادية للصفقات العمومية على ضوء تفعيل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية : دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة يحي بن فارس بالمدينة، الجزائر، المجلد رقم 08، العدد رقم 01، 2022.

- فاطمة الزهراء شرنان. تكليف البرلمان بالتشريع في مجال الصفقات العمومية من تطبيقات دستور 2020. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. المركز الجامعي مرسلني عبد الله بتيبازة، الجزائر، المجلد رقم 07، العدد 01، 2024.

- فايزة مراحي، وليد كحول. رهانات رقمنة الادارة العمومية للحماية المنافسة في مجال الصفقات العمومية. مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، المجلد 7، العدد 1، 2022.

- قمار خديجة. رقمنة الصفقات العمومية : المتطلبات والتحديات. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر، 2023.

المواقع الإلكترونية

- وكالة الأنباء الجزائرية. الموقع الرسمي على شبكة الانترنت: <https://www.aps.dz>